



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير حول

الحرية في خطر: الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة

مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR)



أغسطس/آب 2016

"يجب علينا أن نستخدم أصوات وادوار كل منا لنقدم التحية للأفراد الشجعان والمدافعين والناشطين الذين، رغم كونهم في ظروف قد يكون التزام الصمت فيها هو الخيار الأسلم، قرروا أن يتعاملوا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،،، يجب علينا أن نقف بجانبهم، ورائهم وحولهم. ففي الكثير من الأحيان نكون نحن الحاجز الوحيد لصد الهجوم الذي يتعرضون له بسبب نضالهم في قيادة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية."¹

(مارغريت سيكاغيا،

المقررة الخاصة للأمم المتحدة

المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان 2011)

¹ أخبار الجمعية العامة للأمم المتحدة "منع أعمال التخويف والانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان"

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/GAPanelOnReprisal.aspx#sthash.QIX90MIU.dpuf>



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

المحتويات

3	أولاً: المقدمة
3	ثانياً تقارير حول الأعمال الانتقامية بحسب الدولة
3	البحرين
5	الكويت
6	عمان
6	السعودية
7	سوريا
8	الإمارات العربية المتحدة
8	اليمن
9	ثالثاً النتائج
9	رابعاً التوصيات
10	عن مركز الخليج لحقوق الإنسان



يهدف هذا التقرير الذي أعده مركز الخليج لحقوق الإنسان لاستعراض حالات المدافعين عن حقوق الإنسان، في منطقة الخليج والدول المجاورة، الذين تعرضوا لأعمال انتقامية نتيجة لتعاونهم وتعاملهم مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة. وفي هذا التقرير، يتم رصد وتوثيق الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين والكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن. وتزايد وتيرة هذه الأعمال في منطقة الخليج، لذلك أصبح تناول تلك القضية أمرًا بالغ الأهمية وينبغي على الآليات الدولية لحقوق الإنسان أن تتعامل مع ملف الأعمال الانتقامية كقضية ملحة.

إن التعامل مع مثل هذه الآليات، بما في ذلك مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة هو أمر ضروري لتسليط الضوء على حالات حقوق الإنسان والحالات الفردية، وتمكين اتخاذ التدابير المناسبة اللازمة. ويعتمد وجود هذه الآليات على قدرة الأفراد والمنظمات على التعامل معها بحرية ودون خوف من الانتقام أو الترهيب.

تضمن الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة، توفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان ضد الانتقام،² ولكن في كثير من الأحيان، يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للاستهداف غير العادل من قبل السلطات، في محاولة لعرقله أنشطتهم ومعاقبتهم عليها. وأيضًا لا يستطيع الكثيرون التعامل مع آليات حقوق الإنسان خوفًا من هذا النوع من الاستهداف.

ووفقًا لتقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادر في تموز/يوليو 2013، فإن مثل هذه العمليات الانتقامية "تتخذ أشكالاً عديدة، بدءًا من حملات التشهير، التهديدات، المنع من السفر، المضايقة، الغرامات، إغلاق المنظمات، العنف الجنسي، الاعتقالات التعسفية، المحاكمات و الأحكام بالسجن لفترات طويلة إلى التعذيب وسوء المعاملة وحتى القتل".³

واعترفت المفوضة السامية لحقوق الإنسان السابقة "نافي بيلاي" بأهمية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من الانتقام، وقالت: "إنه أمر طبيعي أن يقوم الناس بالدفاع عن حقوقهم وحررياتهم، ومقاومة الظلم، وتحدي الاستبداد. وعادة ما يلجئون خلال هذه المساعي الشجاعة للمجتمع الدولي وآليات حقوق الإنسان التابعة بحثًا عن الدعم".

وقال الأمين العام: "لا تستطيع الأمم المتحدة القيام بدورها الهام في حقوق الإنسان دون أولئك الذين يتعاونون مع ممثلي الأمم المتحدة والمقررين الخاصين والآليات الأخرى". "حينما يتم استهدافهم من خلال الأعمال الانتقامية، فجميعنا نصبح أقل شعورًا بالأمان. وحينما يتم عرقله تعاونهم، يصبح عملنا من أجل حقوق الإنسان ضحية أيضًا".⁴

ثانياً تقارير حول الأعمال الانتقامية بحسب الدولة

البحرين

تقوم السلطات في البحرين بمعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بشكل منهجي عن طريق استهداف الأفراد وأسره كأداة للحد من نشاطهم في مجال حقوق الإنسان. وقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير عام 2012 أعمال الانتقام التي أعقبت قيام المدافعين بالتعاون مع الأمم المتحدة وبخاصة مع المراجعة الدورية الشاملة 2012.⁵ (UPR) وفي الأونة الأخيرة، تم منع عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان من السفر للحيلولة دون مشاركتهم في أعمال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وذلك في يونيو/حزيران 2016.⁶

² البروتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1999، البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب 2002، البروتوكول الاختياري الملحق بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً 1998

³ تقرير الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة "التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان" A/HRC/24/29 المتاح من خلال هذا الرابط

http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session24/Documents/A_HRC_24_29_ARA.doc

⁴<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/GAPanelOnReprisal.aspx#sthash.SK0o4Hlr.dpuf>

⁵ A/HRC/21/18 (من الفقرة 51 - 54)

⁶ http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session21/A-HRC-21-18_en.pdf

⁶ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على ندائنا في مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/129>

<http://www.gc4hr.org/news/view/1288>



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تم فرض سلسلة من قرارات المنع من السفر بحق ما يقرب من عشرين مدافع عن حقوق الإنسان أثناء محاولتهم السفر في شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2016 إلى وجهات بما فيها جنيف بالتزامن مع الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. حيث فرضت السلطات البحرينية قرارات المنع من السفر بحق كل من المدافع عن حقوق الإنسان **حسين رضي** من مركز البحرين لحقوق الإنسان، و**ابتهام الصانع** من جمعية سلام لحقوق الإنسان والديمقراطية، والنقابي والناشط **إبراهيم الدمستاني**، بالإضافة إلى والذي ضحية القتل التعسفي **علي مشيمع**، و والد ضحية أخرى من ضحايا القتل خارج نطاق القضاء، **سيد هاشم**، والذين كان من المقرر أن يشاركوا في وفد جنيف.

وفي سياق آخر، تم منع كل من م محامي حقوق الإنسان **محمد التاجر**، ورئيس الجمعية البحرينية للشفافية **شرف الموسوي**، والصحفية **نزيهة سعيد**، وكلا من **عبد النبي العكري** و**زينب الخميس** أعضاء مرصد البحرين لحقوق الإنسان من السفر إلى وجهات أخرى في شهر يونيو/حزيران. بتاريخ 13 يونيو/حزيران 2016، تم منع، **جليلة السلطان**، نائب رئيس جمعية البحرين للمعلمين المنحلة، من السفر إلى النرويج لحضور حفل استلام جائزة.

وفي 8 يونيو/حزيران 2016، حظرت السلطات الدكتور **طه الدرازي**، وهو معتقل رأي سابق وناشط، من السفر إلى المملكة المتحدة مع زوجته. ويذكر أن الدرازي كان قد شارك في الدورة 31 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2015. ثم بتاريخ 15 أغسطس/آب، تم توجيه تهمة المشاركة في "تجمع غير قانوني" ضد الدكتور الدرازي وحبسه لمدة اسبوعين.

واتهم المدافع عن حقوق الإنسان **ميثم السلطان** أيضا بنفس القضية في 15 أغسطس/آب 2016 لكن افرج عنه. وتتعلق التهم بالتجمع السلمي في قرية الدراز، والتي تم محاصرتها من قبل الشرطة منذ يونيو/حزيران بعد أن بدأت الاحتجاجات على نطاق واسع. كما تم أيضًا منع السلطان من السفر بعد مشاركته في عدة مؤتمرات دولية في مجال حقوق الإنسان. لقد تم اختياره من بين أكثر من 500 متقدم للمشاركة في برنامج زمالة دراير هيلز لصيف 2016 في جامعة ستانفورد بناءً على "المساهمات الكبيرة التي قام بها لبناء مجتمعات أكثر تسامحاً لمواجهة العنف والتطرف في الشرق الأوسط." ودعا مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون بجامعة ستانفورد الأميركية، السلطات البحرينية إلى رفع حظر السفر ولكن دون جدوى.⁷

إن فرض حظر السفر يعتبر إجراءً يبعث على القلق تستخدمه السلطات للحيلولة دون تعاون المدافعين مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ولتخويفهم ولقمع حرية التعبير. ورغم أنه ليس إجراءً جديدًا، يبدو أن استخدام السلطات لحظر السفر قد ازداد في الأشهر الماضية. وعلاوة على ذلك، يُعتقد أن عدد الممنوعين من السفر يتجاوز عدد الذين تم اخطارهم بالمنع من السفر، حيث يكتشف الكثيرون الأمر فقط عندما يحاولون السفر.⁸ وتنتشر ظاهرة المنع من السفر في جميع أنحاء البحرين، حيث قام حوالي 54,000 شخص بالبحث على موقع الحكومة الإلكتروني لمعرفة ما إذا كان قد صدر بحقهم قرار بالمنع من السفر في الأشهر السبعة الماضية.⁹ كما لا يتم ابداء أي أسباب لقرارات المنع هذه. ويخالف هذا الاجراء بشكل واضح مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية¹⁰، ودستور البحرين¹¹.

نبيل رجب، المدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان، ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، ونائب الأمين العام للعدلية الدولية لحقوق الإنسان، تعرض لحظر السفر بشكل مستمر منذ سنة 2014 وهو الآن قيد الاعتقال. وكان نبيل رجب قد اعتقل أثناء مدهمة منزله بتاريخ 13 يونيو/حزيران 2016، في اليوم الأول من دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بتهمة "نشر أخبار وشائعات كاذبة حول الوضع الداخلي في محاولة لتشويه سمعة البحرين" على خلفية مقابلات تلفزيونية قام فيها بتسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان. ولا يزال رجب قيد الاحتجاز ويحاكم في قضايا أخرى على خلفية نشاطه لكسب التأييد على الإنترنت، من بينها حديثه عن التعذيب بسجن جو في البحرين وعن سقوط ضحايا من المدنيين خلال قصف اليمن، في انتهاك لحقه في حرية التعبير، وتزايد المخاوف بشأن تدهور حالته الصحية.¹² والجدير بالذكر أنه في عام 2011، حصل نبيل رجب على جائزة ايون راتيو للديمقراطية من مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، وفاز أيضاً بجوائز أخرى لدفاعه عن حقوق الإنسان.

⁷ <http://cddrl.fsi.stanford.edu/news/stanford-cddrl-calls-bahrain-authorities-release-travel-ban-sheikh-al-salman>

⁸ <http://www.bahrainrights.org/ar/node/7974>

⁹ <http://www.alwasatnews.com/news/1133433.html>

¹⁰ المادة 12 (1)

¹¹ المادة 19

¹² للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/1278>



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

لا يزال **عبد الهادي الخواجة**، المدافع البارز عن حقوق الإنسان و المؤسس المشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان، خلف القضبان، حيث يقضي عقوبة السجن المؤبد الصادرة في يونيو/حزيران 2011، وذلك بسبب عمله السلمي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وجذب الانتباه الدولي لتردي الوضع في البحرين. وكان عبد الهادي يعمل على نطاق إقليمي ودولي، ويتواصل مع آليات الأمم المتحدة بشكلٍ منتظم، ويسلط الضوء على قضايا إنتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام 2012، منحت فريدم هاوس عبد الهادي، وبناته **مريم وزينب الخواجة**، جائزتها السنوية للحرية. وفي عام 2013، فاز بجائزة عالم بلا تعذيب "World Without Torture" التي يقدمها معهد الكرامة في الدنمارك، وشرح أيضاً للحصول على جائزة نوبل للسلام.

أما ابنته **زينب الخواجة** فقد تم استهدافها بسبب نشاطها الحقوقي وكتاباتها على الإنترنت. حيث تعرضت لمضايقات قضائية واعتقالات متعددة وفترات حبس بسبب قيامها بالنشر عن إنتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وبتهمة "إهانة الملك". وانتقدت الأمم المتحدة بأشد العبارات احتجازها على خلفية تلك الاتهامات.¹³ وبعد صدور حكم بسجنها مؤخرأ، اضطرت لمغادرة البحرين في يونيو/حزيران والعيش في المنفى مع أطفالها. بينما تعرضت ابنته الأخرى **مريم الخواجة**، المدير المشارك لمركز الخليج لحقوق الإنسان، لحملة التشهير والسجن بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان وتعاملها مع الأمم المتحدة.¹⁴

في 22 يونيو/حزيران 2016، حكم على الناشطة النسوية، والكاتبة، المدونة، والصحفية، ورئيس لجنة العريضة النسائية **غادة جمشير** بعد الاستئناف بالسجن لمدة عام في أربعة قضايا على خلفية تغريدات لها عن الفساد في مستشفى الملك حمد. وكان قد سبق أن حكم عليها بالسجن لمدة عام وسبعة أشهر بتهم أخرى تتعلق بالقضية ذاتها. وجاء الحكم نتيجة لكونها أحد المدافعين عن حقوق الإنسان المعروفين على الصعيد الدولي وكونها أيضاً كاتبة تتمتع بعلاقات قوية مع المجتمع الدولي، والذي كانت على تواصلٍ مستمر معه في محاولات تهدف إلى تسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان في البلاد. في 15 أغسطس/آب 2016، تم احتجاز جمشير في المطار لدى عودتها إلى البلاد من رحلة في الخارج.

في 25 يناير/كانون الثاني 2016 كان المدافع عن حقوق الإنسان **ناجي فتيل** واحداً من بين 57 سجيناً صدرت بحقهم أحكام إضافية بالسجن لمدة 15 عاماً بتهمة التورط في الاضطرابات التي حدثت في سجن جو مارس/آذار 2015. كان فتيل، عضو مجلس إدارة جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، يقضي بالفعل حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً بتهمة "تشكيل مجموعة تهدف لتعطيل الدستور"، وكان في السجن منذ مايو/أيار 2013. وجدير بالذكر أنه قد أصيب خلال الاضطرابات في السجن.¹⁵ ويعتقد أنه حكم عليه بالسجن وتعرض للتعذيب في 2013 بسبب مشاركته في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

هذه ليست سوى نماذج لبعض من الأعمال الانتقامية في الفترة الأخيرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين الذين عانوا لسنواتٍ نتيجة لتعاونهم مع الأمم المتحدة.

الكويت

في الكويت، تم استهداف المدافع عن حقوق الإنسان **نواف الهندال** على يد السلطات بسبب عمله السلمي في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت، بما في ذلك أثناء تغطيته لمظاهرات لفئة البدون ("عديمي الجنسية") التي غالباً ما يتم استهدافها من قبل قوات أمن الدولة. تم منع الهندال من السفر وتعرض للاعتقال. وتم اتهامه في تقارير لأمن الدولة، هو والمدافعة عن حقوق الإنسان **هديل بوقريص**، بالتجسس لصالح جهات أجنبية بعد قيامه بالتواصل مع منظمات حقوق إنسان دولية.

¹³ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/1216>

¹⁴ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/750>

¹⁵ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/1175>



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

في آذار/مارس 2015، ألقى **نواف الهندال** كلمة في الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حيث سلط الضوء خلالها على الاستهداف المستمر والمضايقات القضائية ضد نشطاء الإنترنت والمدافعين عن حقوق الإنسان في الكويت. وبعدها بثلاثة أيام تم إلقاء القبض عليه أثناء قيامه بتغطية مظاهرة سلمية تدعو إلى العديد من الإصلاحات. ووجهت له اتهامات من بينها المشاركة في "تجمع غير قانوني" وبعد الضغوط الدولية تم تبرئته في آذار/مارس 2016.¹⁶

عمان

في عمان تعرض المدافع عن حقوق الإنسان البارز والمدون **سعید جداد** لعمليات انتقامية مستمرة بسبب نشاطه السلمي وتعاونه مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وكان له دوراً فعالاً في تنظيم وقيادة الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح في محافظة ظفار في عام 2011، حيث كان يخاطب الجماهير المحتشدة التي وصل عددها إلى نحو 20,000 شخص. وهو أيضاً مدون دؤوب، وقام بالتوقيع على عدة عرائض تدعو إلى الإصلاح في عمان.

في أبريل/نيسان 2012، كان أحد أعضاء وفد حقوقي التقى مع ممثلي مؤسسات الاتحاد الأوروبي بما فيها هيئة العمل الخارجي الأوروبي، والرئاسة الدورية الدنماركية لمجلس الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء السبعة وعشرين، والبرلمان الأوروبي في بروكسل. وتحدث عن حالة حقوق الإنسان في عمان بشكل عام وعن تهمة الشعب في ظفار، ودعا إلى المزيد من التواصل مع المدافعين عن حقوق الإنسان في سلطنة عمان.

في سبتمبر/أيلول 2014، التقى جداد بالسيد **ماينا كياي**، المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، خلال زيارة رسمية لسلطنة عمان. وعقب الزيارة كان مستهدفاً بشكل متزايد وتعرض للمضايقة والاعتقال على يد السلطات. وفي يناير/كانون الثاني 2015 قال المقرر الخاص في بيان صحفي "تم اعتقال السيد جداد بشكل متكرر منذ 10 ديسمبر/كانون الأول وأنا متخوف أنه اعتقل بسبب مقابلي خلال زيارتي." وحث الحكومة العمانية على ضمان سلامة سعید جداد وضمان عدم تعريض أي مدافع عن حقوق الإنسان في البلاد لأي شكل من أشكال الأعمال الانتقامية.

وأكد المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ميشيل فورست، أن "الاعتقالات المتكررة للسيد جداد أمر غير مقبول حيث يبدو أنه يتعرض لأعمال انتقامية بسبب تعاونه مع المنظمات الدولية." ¹⁷

تم فرض حظر السفر على سعید جداد في يوليو/تموز 2014 وألقي القبض عليه في 10 ديسمبر/كانون الأول 2014 خلال غارة على منزله قامت بها قوات الأمن. وظل محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي ثم أطلق سراحه بكفالة بعد أنباء عن تدهور حالته الصحية وتعرضه لسوء المعاملة داخل السجن. في يناير/كانون الثاني 2015، ألقى القبض عليه مرة أخرى وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، بتهم من بينها "النيل من مكانة الدولة"، و"التحريض ضد الحكومة والإخلال بالنظام العام". وفي أبريل/نيسان 2015 أطلق سراحه بكفالة عندما طعن في التهم المنسوبة إليه. وبعد ذلك اعتقل في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وحكم عليه بالسجن لمدة سنة بموجب قانون جرائم تقنية المعلومات بتهمة "استخدام الشبكة المعلوماتية في نشر ما من شأنه الإخلال بالنظام العام". وهو محتجز حالياً في سجن ارزات الوسطى، وبالرغم من تدهور حالته الصحية بشكل خطير، إلا أنه حرم من العلاج الطبي.¹⁸

السعودية

تعتبر حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية حرجة. ان العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون لأعمال انتقامية لأنهم يتحدثون بشجاعة ويتعاونون مع المجتمع الدولي لحقوق الإنسان.

¹⁶ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/961>

¹⁷ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان - الأخبار "عمان: خيرا بالأمم المتحدة يطالبون بالإفراج الفوري عن ناشط حقوقي بارز في ظل استمرار العمليات الانتقامية دون رادع"

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15525&LangID=E#sthash.V0kLsjew.dpuf>

¹⁸ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/1267>



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

سمر بدوي هي ناشطة رائدة في مجال حقوق المرأة وكانت إحدى الشخصيات البارزة بين عامي 2011-2012 في حملة قيادة المرأة للسيارة. عملت سمر على زيادة الوعي الدولي بقضايا قمع المرأة ومعاملة المدافعين عن حقوق الإنسان. وتم اعتقالها واستجوابها على خلفية أنشطتها وتعرضت للتهديدات والمضايقات من قبل السلطات. ومنحت جائزة هيرانت دينك الدولية التي تمنح للأفراد الذين يخاطرون بحياتهم من أجل المثل العليا والمبادئ من خلال الطرق السلمية. ولكن بسبب حظر السفر المفروض عليها، لم تتمكن من السفر لاستلام الجائزة في سبتمبر/ أيلول 2015،¹⁹ ولم تستطع السفر منذ ذلك الحين. وكانت من بين عشرة فائزين بالجائزة الدولية المرموقة، جائزة "أكثر نساء العالم شجاعة وجرأة" في عام 2012 المقدمة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، والتي تمنح لتكريم النساء الرائدات اللواتي أظهرن شجاعة غير عادية في الدعوة لحقوق المرأة وتمكينها، عادة مع التعرض لمخاطر شخصية كبيرة.²⁰

الدكتور **محمد القحطاني** هو محام بارز وأحد مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، الذي أُدين علناً بسبب تعاونه مع آليات الأمم المتحدة. وهو يقضي حالياً حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات يعقبها حظر على السفر لمدة 10 سنوات أخرى. وقد كتب عنه في تقارير عديدة للأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن، حيث طالبت الأمم المتحدة فيها بإسقاط التهم الموجهة إليه، والإفراج عنه. وأشار تقرير للأمم المتحدة أنه قد وجهت له 11 تهمة من بينها اتهامات تحتوي على "إشارة واضحة إلى عمله كمُدافع عن حقوق الإنسان وتتهمه بتقديم حقائق ومعلومات مغلوطة للآليات الدولية من خلال بيانات الإدلاء بتصريحات ونشر معلومات عن شكاوى فردية ضد الحكومة السعودية، والتي "تتناقض مع الحقيقة والواقع الموثق في الأوراق الرسمية" وجاء في التقرير أيضاً "هناك مخاوف من أن توجيه الاتهامات الجنائية ضده تم بسبب عمله في توثيق حالات الاعتقال التعسفي في المملكة العربية السعودية، ويشكل أعمال انتقامية نتيجة لتعاونه مع آليات حقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة".²¹

وليد أبو الخير هو محام وناشط حقوقي ورئيس مرصد حقوق الإنسان في السعودية وهو أيضاً يقضي حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً منذ عام 2014. تعرض وليد لسوء المعاملة في السجن، وحرّم من التواصل مع أسرته. ووجهت له عدة تهم ملفقة منها "استعداد المنظمات الدولية ضد المملكة"، وذلك على خلفية تعاونه مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومنها نظام الأمم المتحدة، و "إنشاء جمعية غير مرخصة" ويقصد بذلك مرصد حقوق الإنسان في السعودية.²² ودعا الأمين العام للأمم المتحدة لإطلاق سراح **وليد أبو الخير** والدكتور **محمد القحطاني**.²³ وكررت مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاحتجاز (التعسفي) هذه الدعوة مشيرة إلى أن اعتقالهم يعتبر اعتقالاً تعسفياً ويجب إطلاق سراحهم فوراً.²⁴

كما تم أيضاً استهداف الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان **مخلف الشمري** بسبب تعاونه مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. حيث يواجه اتهامات تشمل التواصل مع المنظمات المشبوهة، ومحاولة تشويه سمعة المملكة العربية السعودية في أعين الرأي العام الداخلي والخارجي.²⁵

سوريا

في 9 ديسمبر/كانون الأول 2014، تم اختطاف المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان والمحامية **رزان زيتونة** وزوجها **وائل حمادة**، وزملائهم **سميرة خليل** و**ناظم حمادي** على يد مجموعة من المسلحين في مقر مركز توثيق الانتهاكات، وهو مركز سوري يعمل في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين لم يتمكن أحد من الاتصال بهم ولا يزال مكانهم مجهولاً على الرغم من النداءات المستمرة المطالبة بعودتهم سالمين. وقبل أن يتم اختطافهم، كانت رزان زيتونة مستهدفة من قبل المسلحين المتطرفين والسلطات السورية بسبب تواصلها مع الآليات الدولية بما فيها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وبسبب دورها البارز كمُدافعة عن حقوق الإنسان.

¹⁹ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/1160>

²⁰ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على البيان الصحفي لوزارة الخارجية الأمريكية

<http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/03/185230.htm>

²¹ تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لسنة 2012 A/HRC/21/18 الفقرة 36 والفقرة 37

²² للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/987>

²³ تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لسنة 2012 A/HRC/21/18

²⁴ مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالاحتجاز التعسفي A/HRC/WGAD/2015/38

²⁵ تم إرسال عدد من البلاغات المقدمة من الإجراءات الخاصة بخصوص قضية وليد أبو الخير وفاضل المناسف. انظر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الاتصالات

في الإجراءات الخاصة، A / HRC / 29/50



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

وتعتبر حالة مازن درويش، وهاني الزيتاني، وحسين غرير، أعضاء المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، كمثال آخر واضح للأعمال الانتقامية. ان المركز السوري للإعلام وحرية التعبير تعاون بنشاط مع الآليات الدولية، للفت الانتباه إلى قضايا حقوق الإنسان ووضع المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا. في فبراير/شباط 2012، تم إلقاء القبض عليهم من قبل القوات الجوية السورية خلال مدهمة لمكاتبهم، ثم أفرج عنهم بعد مرور ثلاث سنوات ونصف بعبف عام في 2015 بعد ضغوط أوروبية ودولية.²⁶

الإمارات العربية المتحدة

تعرض المدافع عن حقوق الإنسان البارز والمدون أحمد منصور، وآخرين، لأعمال انتقامية في الإمارات العربية المتحدة. أحمد منصور هو أحد أعضاء الهيئة الاستشارية لمركز الخليج لحقوق الإنسان، وواحد من مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان اللذين تم إعتقالهم في 2011 والمعروفين بمجموعة الإمارات 5، وعضو سابق في اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش. ان له اسهامات كبيرة في العديد من المحافل والمناسبات الدولية لحقوق الإنسان. وكننتيجة لذلك تعرض للعديد من المضايقات ومحاولات الترهيب وتهديدات بالقتل من قبل جهاز أمن الدولة، فضلا عن حملات التشهير في وسائل الإعلام. في عام 2011 تم مصادرة جواز سفره ومنذ ذلك الحين، ورغم اطلاق سراحه والعبف عنه من التهم الموجهة ضده، إلا أن السلطات رفضت إعادة جواز سفره له. في أكتوبر/تشرين الأول 2015، حصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان لكنه لم يتمكن من السفر إلى جنيف لاستلام الجائزة بسبب حظر السفر المفروض عليه.

اليمن

أمل الباشا هي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان، تعاونت مع الآليات الدولية المختلفة، وعملت بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، ولا سيما كضابطة برامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبحضورها جلسات مجلس حقوق الإنسان في جنيف. انها رئيسة منتدى الشفائق العربي لحقوق الإنسان ومستشارة لكل من التحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية ووزارة حقوق الإنسان في اليمن. تم استهدافها بسبب عملها من كافة الأطراف المتصارعة في اليمن. قدمت تقريرًا شاملًا عن التعذيب للأمم المتحدة في 2009، بالتعاون مع منظمات حقوقية يمنية أخرى. وبسبب هذا التقرير تعرض مكتب منتدى الشفائق العربي لحقوق الإنسان لسلسلة من الهجمات وتعرضت هي لمضايقات متكررة بما فيها محاولة اغتيال. وهي تعيش الآن في المنفى بسبب المخاطر التي قد تتعرض لها في حال عودتها إلى اليمن.

عبدالرشيد الفقيه وزوجته **رضية المتوكل** هم المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على التوالي، ومن الأعضاء المؤسسين لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان، التي تقوم برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن. لقد تم استهدافهما بشكل مستمر بسبب تعاونهما والشراكة بينهما وبين المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ومنها منظمة العفو الدولية والأمم المتحدة.

اعتقل **عبدالرشيد الفقيه** على يد ميليشيات الحوثيين في مطار صنعاء الدولي أثناء عودته من مؤتمر دولي حول حرية التعبير وحرية الصحافة في الأردن. وتم التحقيق معه ومصادرة جواز سفره.

وجدير بالذكر أن نقابة الصحفيين في اليمن، والاتحاد الدولي للصحفيين، واتحاد الصحفيين العرب قد نظموا المؤتمر لمناقشة التحديات التي يواجهها الصحفيون في اليمن، ووضع استراتيجيات لحمايةهم وتعزيز عملهم. إن استهداف عبدالرشيد الفقيه هو مثال على كيفية تعامل الميليشيات مع أولئك الذين يتعاملون مع قضايا حقوق الإنسان، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي والدولي.

تعرض عبدالرشيد الفقيه ورضية المتوكل ومنظمة مواطنة لحملة تشويه من قبل مختلف الأطراف المتصارعة في اليمن بسبب عملهم في الإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان، حيث تحملهم تلك الأطراف مسؤولية تقارير المنظمات الدولية التي تنتقد وضع حقوق الإنسان، حتى وان لم يكونوا قد شاركوا في كتابة تلك التقارير المزعومة.

²⁶ للمزيد من المعلومات يمكنكم الاطلاع على نداء مركز الخليج لحقوق الإنسان <http://www.gc4hr.org/news/view/1066>



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

لقد شنت مجموعة مسلحة تابعة للحوثيين حملة كراهية ضدهم في أعقاب نشر تقرير منظمة العفو الدولية الذي انتقد استخدام الأسلحة المضادة للطائرات في مناطق مدنية. واتهمت رضية المتوكل على الإنترنت بالخيانة، وعقدت وزارتي الصحة وحقوق الإنسان، اللتين يسيطر عليهما الحوثيون، مؤتمراً صحفياً لمهاجمة التقرير. مما ترتب عليه نبذ المتوكل والفقير في مجتمعهم المحلي.

كما تم استهدافها أيضاً من قبل حزب الإصلاح اليمني في أعقاب نشر تقرير للأمم المتحدة يفيد بأن قوات التحالف، التي تقودها السعودية، مسؤولة عن 60% من قتل واصابة الأطفال في اليمن العام الماضي. وبسبب هذا التقرير، كانت هناك دعوات من المجتمع الدولي لوضع المملكة العربية السعودية مرة أخرى على القائمة السوداء للأمم المتحدة التي تضم الدول والجماعات التي تنتهك حقوق الأطفال في النزاعات. واتهم حزب الإصلاح عبد الرشيد الفقير ورضية المتوكل في حملته بأنهما مسؤولان عن التقرير، وأنهما مؤيدان لمجموعة الحوثيين المسلحة.

ان تلك الحملات لا تستهدف حياتهما الشخصية فحسب، لكنها أيضاً تسعى للنيل من مصداقية منظمة مواطنة وعملها الحقوقي الهام.

كما وتم منع المدافعة عن حقوق الإنسان الدكتورة شفيقة الوحش من السفر لحضور محادثات السلام التحضيرية في المنطقة من قبل المسؤولين الحوثيين. ان شفيقة الوحش هي مديرة اللجنة الوطنية للمرأة في اليمن، وتعاونت مع آليات حقوق الإنسان في محاولة لتحسين حالة حقوق الإنسان في اليمن. في أكتوبر/تشرين الأول 2015، كانت واحدة من بين القيادات النسائية التي التقت بالمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، وذلك في اجتماع عقده الأمم المتحدة في قبرص، حيث دعت النساء للسلام الدائم، وإستجابة إنسانية عاجلة وإشراك المرأة في مفاوضات السلام.

ثالثاً النتائج

يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للهجمات والتهديدات والتخويف والانتقام من مختلف الحكومات في منطقة الخليج والدول المجاورة، بسبب اشتراكهم وتعاونهم مع الأنظمة الدولية لحقوق الإنسان، وهذا في حد ذاته، يشكل اعتداءً على الحريات العامة، وعلى مبادئ وقيم حقوق الإنسان، وعلى سيادة القانون، وعلى الآليات الدولية نفسها.

ولا يزال وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني أكثر حرجاً، خاصة أن السلطات كثفت جهودها لقطع الروابط بين حركة حقوق الإنسان في منطقة الخليج والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي.

رابعاً التوصيات

يحث مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR) جميع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة على:

- اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة الأعمال الانتقامية من سلطات الدول ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وكل الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة؛
- وعليه، يجب تطوير وإقرار حزمة من المبادئ التوجيهية الأساسية للحماية والوقاية، من أجل تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر.
- تذكير الدول بالتزاماتها الدولية لتجنب الأفعال التي تشكل أعمالاً انتقامية؛
- إجراء تحقيق مستقل وشامل ونزيه في الأعمال الانتقامية وضمان مساءلة المتورطين في مثل هذه الأفعال؛
- النظر في إنشاء وحدة بالأمم المتحدة أو تعيين مقرر خاص معني بقضية الأعمال الانتقامية، بما فيها سبل الوقاية والتحقيق والمساءلة.

- يبحث مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR) سلطات الدول في منطقة الخليج والدول المجاورة على:
- ضمان حرية جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، وجميع المواطنين، في اللجوء إلى والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي لحقوق الإنسان؛
 - ضمان أن المدافعين عن حقوق الإنسان قادرين على القيام بعملهم المشروع والسلمي في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام وبلا قيود بما في ذلك بدون مضايقات قضائية.
 - تشجيع التعاون مع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، والذي سيعود بالنفع على تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
 - ضمان وجود آلية وطنية للتحقيق في أعمال الانتقام التي يمكن أن يلجأ إليها المدافعون عن حقوق الإنسان، والتي تجري تحقيقات نزيهة وشاملة بهدف ملاحقة المتورطين في تلك الأعمال.

عن مركز الخليج لحقوق الإنسان

مركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR) هو منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية تعمل على توفير الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج من خلال تعزيز الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

مركز الخليج لحقوق الإنسان يقوم بتوثيق البيئة الحقوقية التي يعمل بها المدافعين عن حقوق الإنسان في الدول الستة الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وكذلك في إيران والعراق واليمن وسوريا.

تأسس مركز الخليج لحقوق الإنسان في أبريل/نيسان 2011، وقام بتأسيسه مدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة. ان له فروع في بيروت وكوبنهاغن، ويحصل على المشورة من مجلس استشاري يتألف من مدافعين عن حقوق الإنسان إقليميين ودوليين، من بينهم أكاديميين ومحامين.